المحاضرة التاسعة : الأزمة المالية المعاصرة لسنة 2008م:

تمهيد :

في سنة 2008 وجد النظام الرأسمالي نفسه أمام أزمة مالية كبرى والتي تسبب فيها مجموعة من البنوك الاستثمارية وشركات التأمين نتيجة للافلاسات المتتالية التي تعرضت لها، إلا أن هذه الأزمة بينت بوضوح أن هذا النظام يحمل بين ثناياه بذور فنائه حيث أنه مبني على أساس سلب الثروات (الربا، الاحتكار، الغش).

1- تعريف الأزمة المالية: تعرف الأزمة المالية كما يلي:

أ- الانخفاض الكبير والمفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية.

ب- هي ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، من أبرز سماتها: فشل النظام المصرفي في أداء مهامه مما ينعكس سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم...الخ.

2- أنواع الأزمات المالية :

وفقا لصندوق النقد الدولي وحسب نوعية الأزمة ومسبباتها تنقسم إلى :

أزمات العملات (أزمة النقد الأجنبي): تكون عادة عندما تكون مضاربات على الصرف، فتؤدي إلى هبوط حاد في قيمة عملة دولة ما.

أزمات البنوك (الأزمات المصرفية): تعبر عن اختلالات النظام المصرفي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مودعيه.

أزمة الديون : تحدث عندما يتوقف المقترضون عن السداد.

3- أسباب الأزمة المالية :

يرجع السبب في أزمة الرهن العقاري إلى مايلي:

أ- التوسيع في القروض العقارية وبدون ضمانات كافية ومخاطر مرتفعة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- قيام البنوك ببيع القروض العقارية إلى شركات التوريق، وقيام هذه الشركات بإصدار سندات بهذه القروض مما أدى إلى تراكم الديون.

ج- ارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى انخفاض أسعار المنازل وبيع العقارات المرهونة، مما أدى إلى زيادة عدد المنازل المعروضة للبيع.

د- قلة السيولة المالية وبالتالي ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وحدوث الكساد.

4-نتائج الأزمة المالية:

تتمثل أهم نتائج الأزمة فيما يلي :

أ- إفلاس العديد من البنوك التي وجدت نفسها غير قادرة على تلبية طلبات المودعين مثل: بنك ليمان براذرز.

ب–انهيار مؤسسات التأمين ومنها أكبر مؤسسة تأمين في العالم (AIG) (مؤسسة التأمين الحكومية الأمريكية) .

ج– انخفاض مبيعات العديد من شركات الإنتاج مثل : شركة جنرال متورز.

د– تسريح أعداد هائلة من العاملين، بحيث وصل عدد العمال المسرحين في الو.م.أ من البنوك والشركات في أسبوع واحد 159 ألف عامل.

هـ– ضعف القدرة الشرائية ودخول الاقتصاد في حالة من الركود، إذ دخل اقتصاد 30 ولاية أمريكية حالة من الركود.

و– انتقلت الأزمة إلى دول أوروبا واليابان فقد كان النمو سالبا في الاتحاد الأوروبي بنسبة (03%) سنة 2009م.

5– السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة : هناك عدة إجراءات وضعت من أجل مواجهة الأزمة، منها:

أ – على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية تم الوفاء بديون شركات التأمين الحكومية.

ب– إعلان بعض المصارف المركزية عن موافقتها عن فتح مجالات الإقراض.

ج– وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.

د– تخفيض سعر الفائدة حيث قام البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمستوى واحد في المائة.

6– أسباب الأزمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي : يرجع الاقتصاد الإسلامي حدوث الأزمة المالية المعاصرة إلى ما يلي:

أ– الربا أو الفائدة.

ب– المشتقات المالية: تجارة في أصول مالية وهمية لا يمتلكها كلا من الطرفين وقت العقد.

ج– الرهون العقارية : تعاقد بين ثلاثة أطراف: بائع العقار ومشتري العقار والممول من مؤسسة مالية أو بنكية، على أن يدفع المشتري جزء من الثمن ويدفع الممول الباقي ،ولكن هنا أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني.

د–التوريق : أداة مالية حديثة تتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

7– الحلول المقترحة:للخروج من الأزمة المالية يقترح الاقتصاد الإسلامي الحلول التالية:

السعي إلى استخدام صيغ التمويل الإسلامية كبديل للمعاملات الربوية (المشاركة، المضاربة، المرابحة)

ب– إلزام الحكومات بالتوقف عن المعاملات الغير شرعية كالتوريق والتعامل بالمشتقات المالية.

ج– ضرورة تبني مبادئ الاقتصاد الإسلامي باعتباره الخيار الأمثل.

د– العمل على خلق بيئة من المعاملات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.